واشترك المدنيون والمستوطنون في الهجمات كذلك؛ اذ تعرض فلسطيني من يطّا للطعن في حي حولون (تل ـ ابيب)، في ١٩ الشهر، بينما اصيب فلسطيني من مخيم الجلزون، في اليوم عينه، برصاص جماعة من المستوطنين، بعد ان تعرض باصهم للقذف بالحجارة. ثمّ طعن اسرائيلي موظفاً فلسطينياً في بلدية القدس، بعد شجار، في ٢٦ الشهر، بينما اطلق مجهولون النار على سيارة عربية قرب مستوطنة غوش عتسيون، في اليوم التالي، فجرحوا رضيعة ووالدتها وشقيقتها، بينما ادّعت مجموعة «الانتقام الصهيوني» بالمسؤولية. وأعلنت السلطات، لاحقاً، عن اعتقال رقيب في الجيش بتهمة تنفيذ الهجوم (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢/١/١٩٩١).

ازاء هذه الاعتداءات، ردّ ناشطو «القوات الضاربة» والمنظمات الفلسطينية المختلفة بسلسلة من العمليات والهجمات الشعبية والعسكرية، ابتدأت بتفجير عبوة وجرح جندي، قرب نابلس، ليلة ١٦/١٢/١٩٩٠. وأُلقيت قنبلة مولوتوف حارقة على سيارة قرب كريات اربع، في ٢٨ من الشهر عينه، فيما حاول مواطن ان يطعن جندياً في مخيم الشاطىء، خلال اليوم عينه. ثمّ أُلقيت ثلاث قنابل مولوتوف على دوريات في رام الله ونابلس، بتاريخ ١٨ و١٩ الشهر، وتعرض سائح بريطاني للطعن في القدس، مساء ١٩ منه. والتهمت النيران ست سيارات اسرائيلية في القدس، في ٢١ و٢٢ الشهر، كما أُصيبت دورية بقنبلة مولوتوف في نابلس، في ٣٠/١٢/١٩٩٠، فيما أعلنت مجموعة باسم «فتح» مسؤوليتها عن طعن، وقتل، رجل اسرائيلي داخل شقته في مدينة حيفا، في اليوم عينه (**الحياة**، ٣١/١٢/١٩٩٠).

واستمر المسلسل بحادث في الثالث من كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، حين اصطدم باص يقوده فلسطيني بسيارة مدنية اسرائيلية على طريق غزة، ممّا ادى الى قتل راكبة اسرائيلية. وقد أكدت المصادر الفلسطينية ان الحادثة لم تزد على كونها حادث سير؛ ولكن الشرطة الاسرائيلية ادّعت بأن السائق الفلسطيني تعمّد مصادمة السيارة الاخرى، وانه قتل برصاص راكب سيارة أخرى بعد ان هاجم المارّة بقضيب حديد (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٥ ـ ٦/١/١٩٩١). ثمّ تكررت عمليات القاء قنابل المولوتوف على الدوريات والسيارات الاسرائيلية في القدس، في السابع والثامن من الشهر عينه، ثمّ ضد دوريتين في رفح، في ١٥ منه.

الى ذلك، استمرت اعمال اعدام العملاء والمتعاونين مع سلطات الاحتلال، أو المشتبه بهم، وقد بلغت ١١ حالة، علماً بأنه تمّ العثور على جثث اخرى دون التأكد، تماماً، من دوافع القتل. وبذلك ارتفع مجموع المتعاونين، او المشبوهين، الذين لاقوا هذا المصير، منذ بدء الانتفاضة، حسب المصادر الغربية التي تتفاوت وتتضارب كثيراً، ما بين ٣٠٢ و٣٢٩ (**المصدر نفسه**، ٢٨/١٢/١٩٩٠؛ **والحياة**، ٥/١/١٩٩١).

ردّت السلطات الاسرائيلية، كعادتها، باجراءات وقائية وانتقامية. فقد أغلق الجنود ثلاثة منازل في قرية دورا، في ١٨/١٢/١٩٩٠، تخص ذوي معتقلين متهمين بقتل عملاء؛ بينما تمّ هدم اربعة منازل في برطعة، بعد يومين، بحجة عدم الترخيص. كذلك قامت السلطات باقتلاع ٥٠٠ شجرة مثمرة تابعة لبلدة حلحول، في ١٦ الشهر، بينما تمّ جرف ٢٠٠ دونم ارض تابعة لاهالي بني نعيم، في الثالث من كانون الثاني (يناير)، بهدف ضمّها الى مستوطنة معاليه حيفار. من ناحية اخرى، اصدرت السلطات القضائية المزيد من أحكام السجن المؤبد بحق المواطنين الفلسطينيين، منهم اثنان اتهما بعضوية «فتح» وقتل عملاء في غزة، في ٢٦/١٢/١٩٩٠ و٣/١/١٩٩١.

الّا ان الحملة الاشدّ هي التي نفّذتها سلطات الاحتلال لدرء خطر الهجمات الفردية بالسكاكين، وغيرها، على الاسرائيليين. فبعد عملية الطعن التي أودت بثلاثة اسرائيليين في تل ـ ابيب، في ١٤/١٢/١٩٩٠، شن الجنود حملة اعتقالات في صفوف «حماس»، خاصة في قطاع غزة، شملت ٦٠٠ ـ ٧٣٠ شخصاً (**الحياة**، ١٧/١٢/١٩٩٠). كما أمرت بطرد أربعة من كوادر الحركة الى خارج البلاد، في ١٦ الشهر، ورفضت استئنافهم في ٢٥ منه. وتأخر الموضوع لدى المحكمة العليا، التي اكدت حق الاستئناف، إلّا ان رفضها الافصاح عن الادلة دفع المعتقلين الاربعة الى سحب الاستئناف في وقت لاحق، وتمّ ترحيلهم الى لبنان، في ٨/١/١٩٩١.